

العدد (٨) - ديسمبر ٢٠٢٣ م

مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية

الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٨١٢-٥٤٢٨

2812-541X المطبوعة: 2812-541X

الموقع الإلكتروني: <https://jlais.journals.ekb.eg>

الروك الأفضلي (٥٠١هـ/١١٠٧م) وحياسة وملكية الأراضي الزراعية في مدينة إسنا بصعيد مصر خلال العصر الفاطمي

أ.د/ محمد عبدالسلام عباس إبراهيم

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية ورئيس قسم التاريخ

كلية الآداب - جامعة الوادي الجديد

د/ محمد خليفة ركابي حمد الله

مدرس التاريخ الإسلامي بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية

ودول حوض النيل - جامعة أسوان

Journal of Arabic Language and Islamic Sciences

Vol (٨) - Dec ٢٠٢٣

Printed ISSN :2812 -541X

On Line ISSN : 2812-5428

Website : <https://jlais.journals.ekb.eg>

الروك الأفضلي (١١٠٧/٥٠١م) وحياسة وملكية الأراضي الزراعية في مدينة إسنا بصعيد مصر خلال العصر الفاطمي

أ.د/ محمد عبدالسلام عباس ابراهيم / د/ محمد خليفة ركابي حمد الله
أستاذ التاريخ والحضارة الاسلامية / مدرس التاريخ الإسلامي
ورئيس قسم التاريخ / بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية
كلية الآداب- جامعة الوادي الجديد / ودول حوض النيل - جامعة أسوان

المخلص:

يتناول هذا البحث موضوعاً مهماً يتمثل في إبراز ومعرفة إجراءات وأهمية ونتائج عملية مسح الأراضي الزراعية التي وقعت في مصر خلال العصر الفاطمي، والتي عرفت في المصادر التاريخية باسم الروك الأفضلي عام ١١٠٧/٥٠١، وذلك لبيان نتائج هذه العملية على حياسة الأراضي الزراعية وملكيته في مدينة إسنا بجنوب صعيد مصر خلال العصر الفاطمي.

الكلمات المفتاحية: الروك الأفضلي- الأراضي الزراعية- الحيازات الزراعية- مدينة إسنا- العصر الفاطمي.

Abstract

This research deals with an important topic represented in highlighting and knowing the procedures, importance and results of the process of surveying agricultural land that took place in Egypt during the Fatimid era, which was known in historical sources as Al-Rok Al-Afdal in the year 501 AH/1107, in order to show the results of this process on the ownership of agricultural lands in the Asna district in southern Upper Egypt during the Fatimid period.

key words:

Al-Ruk Al-Afadali - agricultural lands - agricultural holdings - Esna city - Fatimid era.

١- ملاح حياسة الأراضي الزراعية وملكيته في مصر قبل العصر الفاطمي:

يمثل صعيد مصر مساحة كبيرة من جملة المساحة المصرية، وقد سمي الصعيد بهذا الاسم؛ لأن أرضه كلما أخذت في الجنوب بدأت في الصعود والارتفاع، وهو اسم يطلق على جانبي النيل بينه وبين الجبلين الشرقي والغربي في المساحة من مصر القديمة إلى أسوان^(١)، وإسنا هي مدينة بأقصى الصعيد ليس وراءها إلا إدفو وأسوان ثم بلاد النوبة وهي مدينة طيبة عامرة كثيرة النخل والبساتين^(٢).

وقبيل الفتح العربي لمصر اتخذ شكل حياسة وملكية^(٣) الأراضي الزراعية عدة صور مختلفة، فكانت هناك الأراضي الإمبراطورية المنتشرة في العديد من زمامات القرى والمدن^(٤)، إضافة إلى أراضي الضياع الكبيرة التي كانت في حوزة الحكام والأمراء وذوي النفوذ والثراء والتي تزايدت بصورة واضحة منذ نهاية القرن الرابع الميلادي، حتى حصل أثرياء الملاك (potentiores) من الحكومة على حق "الأوتوبراجيا" (autopragia) الذي مكنهم من جباية الضرائب المستحقة على ضياعهم الخاصة دون وساطة الجباة المحليين^(٥)، ذلك الأمر الذي كان مسؤولاً إلى حد كبير عن ظهور نظام الحماية^(٦).

كما كانت هناك نسبة قليلة من أراضي الملكية الخاصة بأيدي صغار الملاك والذين اضطروا إلى النزول عن ملكيتهم لتلك الأراضي كنتيجة لقسوة جباة الضرائب وملاك الضياع الكبرى، وتحولوا تبعاً لذلك من ملاك أحرار إلى تابعين ثم إلى رقيق للأرض يستأجرون من سادتهم تلك الأراضي التي كانوا يمتلكونها من قبل، كما حدث في ناحية "كوم اشقاو"^(٧) بصعيد مصر، وبدأت بالتالي طبقة صغار الملاك في الاختفاء تدريجياً^(٨).

ذلك إلى جانب الأراضي التي كانت تتبع الكنيسة مباشرة في مختلف زمامات القرى، والتي تكونت في مجملها عن طريق الهبات التي كانت تقدم لها سواء من الحكام أو أتقياء الأفراد^(٩).

وبعد الفتح العربي لمصر كان هناك رأيان بين كبار الصحابة، تمثل أولهما في ضرورة تقسيم أراضي البلدان المفتوحة بين المجاهدين كقسمة غنائم^(١٠)، بينما كان الرأي الثاني الذي مثله الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ينادى بضرورة إبقاء أراض البلدان المفتوحة بأيدي أهلها مع فرض الخراج عليها وذلك من أجل توفير مورد مالي للدولة، ولكي لا تنحصر ملكية هذه الأراضي في أيدي أبناء الجيل الفاتح ومن يتلوهم دون باقي المسلمين^(١١)، وبعد اقتناع أصحاب الرأي الأول ظلت الأراضي بأيدي أصحابها دون تقسيمها على المحاربين^(١٢).

وتشهد وقائع الفتح العربي لمصر بمبدأ بقاء الأراضي الزراعية بأيدي أهلها دون انتزاعها منهم، وظل القبط يقومون بعملية جباية الخراج المقرر على هذه الأراضي^(١٣)، إذ أنه بالفتح العربي لمصر انتقلت للدولة الجديدة "الفاطحين العرب" حدود السيادة الإقليمية العليا على الأراضي الجديدة بما فيها جميع أملاك الدولة الموروثة السابقة من أملاك عامة وخاصة، ولكن مع ذلك وضع الفاتحون العرب أيديهم فقط على الأراضي العامة التي كانت تتبع الدولة السابقة، وكذلك جميع الأراضي التي هجرها أصحابها حال الفتح العربي فانقلت تبعاً لذلك جميع أملاك الدولة البيزنطية في مصر لبيت مال المسلمين^(١٤) وفرض الخراج على الأراضي كضريبة عقارية^(١٥).

كما أن الخليفة عمر بن الخطاب رفض تقسيم أرض مصر على وجه الخصوص، وكتب لعمر بن العاص في هذا الشأن: "أن يدعها حتى يغزو منها حبل الحبل"^(١٦) - أي أولاد الأولاد - وعلى هذا جاء كتاب الأمان الذي أعطاه عمرو بن العاص لأهل مصر ليؤكد عدم مساس العرب الفاتحين بملكية الأراضي الزراعية، ولعل عبارة ابن عبد الحكم في هذا الشأن: "ثم يقسمون ذلك بين من يريد الزرع منهم"^(١٧)، تحمل دلالة واضحة على أن ملكية الأراضي العامة لم تكن في يد فئة معينة أو أشخاص بعينهم، بل كانت ملكية رقبة هذه الأراضي لبيت مال المسلمين،

ولم يمنع أي شخص من حق الاستفادة بهذه الأراضي طالما كان متضامناً مع أهل قريته في أداء الخراج المفروض على هذه الأراضي.

وهكذا اتخذت هذه الأراضي العامة الطابع العام في حق الانتفاع بها، ولعل مما يؤكد ذلك أن كل قرية كانت تخصص مساحة معلومة من الأراضي للكنائس وضيافة المسلمين، ويتضح ذلك من قول ابن عبد الحكم: "ويخرجون من الأرض فدادين لكنائسهم وحمياتهم ومعدياتهم من جملة الأرض"^(١٨).

وفي القرن الثالث الهجري /التاسع عشر الميلادي، بدأت تظهر نوعية جديدة من الأراضي ذات الملكية الواسعة والتي ظهرت تحت مسمى "ضيعة الأمير" أو "ضياع الأمير"، من ذلك ما كان للوزير الفتح بن خاقان الذي كان والياً على بيت المال خلفاً للفضل بن مروان في عام ٢٣٣هـ/٨٤٧م في خلافة المتوكل العباسي (٢٣٣-٢٤٧هـ/٨٤٧-٨٦١م) من عدة ضياع بمصر من جملتها قرية "قلندون"^(١٩) من قرى الأشمونين بالصعيد، وقد استخدم هؤلاء الملاك الوكلاء لإدارة أراضيهم نيابة عنهم بوصفهم ملاكاً غائبين أو ليسوا مسؤولين بصفة مباشرة عن إدارة هذه الأراضي^(٢٠).

وكيفما كان الأمر فقد ظلت الأراضي الزراعية بعد الفتح العربي لمصر بأيدي أصحابها ولم تنزع منهم، وأصبحت ملكية الأراضي العامة لبيت مال المسلمين كامتلاك لحق الرقبة مع بقائها في حيازة زارعيها بحق الانتفاع، على حين ظلت الأملاك الخاصة بأيدي أصحابها سواء أكانوا من الأقباط أم العرب الذين ما لبثوا أن شاركوا في عملية زراعة الأراضي واكتساب ملكيتها سواء بالشراء أو الهبة أو إحياء موات الأرض خاصة بعد اسقاط العرب من ديوان العطاء^(٢١)؛ مما كان له أكبر الأثر في اتجاه القبائل العربية نحو مشاركة المصريين لحرفة الزراعة ومن ثم امتلاك الأراضي بالصعيد^(٢٢).

٢- حياسة وملكية الأراضي الزراعية في صعيد مصر في العصر

الفاطمي (٣٥٨-٥٥٦٧/٩٦٩-١١٧١م):

بعد دخول الفاتح الفاطمي جوهر الصقلي أرض مصر واستيلائه على الفسطاط عاصمة الديار المصرية، اجتمع به عدد من زعماء الشعب وأعطى لهم كتاب أمان تعهد فيه على نفسه بأمان المصريين في أنفسهم وأموالهم وجميع أحوالهم^(٢٣)، ويبدو من مطالعة ما جاء في عهد الأمان الفاطمي أن الفاطميين أقروا بمبدأ احترامهم الكامل للملكية الخاصة للمصريين في أموالهم العقارية نظير طاعة المصريين لهم وأدائهم للضرائب المفروضة عليهم^(٢٤).

ومنذ أن امتد نفوذ الفاطميين إلى مصر حرصوا على عدم انتزاع الأراضي من أيدي أصحابها وتعهدوا بالحفاظ على الممتلكات الخاصة للمصريين، بينما وضعت الحكومة الفاطمية يدها على الأراضي العامة وأملاك الأسرة الحاكمة قبلهم من الطولونيين والإخشيديين^(٢٥).

وقد قام الخليفة المعز لدين الله الفاطمي (٣٦٢-٣٦٥هـ / ٩٧٢-٩٧٥م) بعد دخوله مصر بإنشاء ديوان الإقطاع كنتيجة لاتساع رقعة الأراضي التي آلت للحكومة الفاطمية^(٢٦)، والتي أخذت في توزيع جانب منها على الأعوان من المغاربة من البربر وغيرهم من الاتباع واتخذت هذه الإنعامات من الأراضي أشكالاً عدة فمنها كان تمليكاً تنازلت فيه الدولة عن ملكية رقعة الأرض ومن ثم صارت ملكاً لمقطعيها^(٢٧)، ومنها ما أعطته للأفراد مقابل دفع مبلغ معين من المال، وهو المعبر عنه "بإقطاع الاستغلال"^(٢٨)، بينما استمرت الأملاك الزراعية الخاصة بأيدي أصحابها ولم تنزع منهم، وبذا لم يغير الفتح الفاطمي كثيراً من الشكل السائد للحياسة والملكية الزراعية باستثناء التوسع في منح الإقطاعات سواء التملكية أو الاستغلالية، وهكذا كان شكل حياسة وملكية الأراضي في تلك الفترة كالتالي:-

أراضي الدولة العامة:

احتفظت الدولة الفاطمية في مصر بمساحات من الأراضي الزراعية العامة^(٢٩)، وقد تباينت حيازة تلك الأراضي في ذلك الوقت، وكانت الوسيلة الأساسية للاستفادة من هذه الأراضي هي التأجير نظير الالتزام، فيما يعني زراعة الأرض وفق نظام القبالات^(٣٠)، ذلك النظام الذي كان يتيح الاستفادة من تلك الأراضي من خلال تقسيم البلاد إلى دوائر تسهيلاً لعملية جباية الخراج المقرر على الأراضي الزراعية^(٣١)، وكانت هذه القبالات تعطى للقادرين على تحمل الخراج من الراغبين من الأمراء والأعيان والأعراب والقبط وغيرهم من سكان الإقليم الكائنة به هذه الأراضي^(٣٢).

ولعل ذلك يدل على أن عملية القبالات المرتبطة بزراعة الأراضي لم تكتسب طابعاً طبقياً، إذ كانت هذه الأراضي تمنح لمن يشاء نظير تعهده بأداء الخراج وقدرته على الزراعة^(٣٣).

ويرى أحد المؤرخين المحدثين أن نظام القبالات نفسه لم يخل من العيوب؛ ذلك أن المتقبل أو الملتزم كان يعمل على الاستزادة في جمع الأموال الضخمة ولا يتردد في إرهاب الأهالي وإتقالهم بالضرائب ليتمكن من أن يؤدي للحكومة ما تقبله من الخراج، ويحفظ ما زاد لنفسه والأهالي في ذلك مغلوبين على أمرهم^(٣٤).

وقد ازدادت فترة تقبل الأراضي في العصر الفاطمي من أربع سنوات إلى ثلاثين عاماً في ضوء الإصلاحات التي قام بها الوزير الأفضل بن بدر الجمالي (٤٨٧-٥١٥هـ/١٠٩٤-١١٢١) ^(٣٥)، ورغم أن زيادة مدة تقبل الأراضي استهدفت تحقيق قدر أكبر من الاستقرار من أجل علاج الأوضاع الاقتصادية في ذلك الوقت، فإن هناك من يرى أن ذلك الأمر كان مسؤولاً إلى حد كبير عن ظهور المتقبل في ناحيته وكأنه المالك الفعلي للأرض، بل ومارس حقوقاً تعلو على حقوق الملاك خاصة عندما كان المتقبل من الأجناد^(٣٦).

بيد أنه على الرغم من تلك الصلاحيات الكثيرة التي مارسها المتقبل في أراضي دائرته إلا أن الدولة ظلت حريصة على تأكيد مبدأ ملكيتها للأراضي العامة

التابعة لها، وقد علق الأستاذ/جروهمان على ما ذكره المقريري عن إقطاع الأراضي واستئجارها في العصر الفاطمي بقوله: "أن الشخص الذي يحوز الأرض بوصفها ضيعة مستأجرة أو إقطاعية كان يؤدي عنها الخراج وإن إيجار هذه الأراضي مدة أربع سنوات مثلاً لم يكن سوى مظهرًا من المظاهر الرسمية وهو أشبه بحجة حق ملكية الدولة لهذه الأراضي"^(٣٧).

ومن ناحية أخرى كان هناك جانب من هذه الأراضي العامة تمنحه الحكومة الفاطمية للأفراد كإقطاع، وأما ما كان تملياً، فهذا النوع من الإقطاع كان يخول للمقطع حق امتلاك الأراضي المقطعة رقبة ومنفعة، وبالتالي يدخل هذا النوع ضمن أراضي الامتلاك الخاص^(٣٨)، أما ما كان يعطى للأفراد على سبيل إقطاع الاستغلال فكانت فيه الدولة تعطي للمقطع مساحة من أراضيها ليس له فيها سوى حق الانتفاع فقط مع بقاء رقبة الأرض بيد الدولة، كما كان للدولة استرداد هذه الأراضي في أي وقت شاءت^(٣٩)، وكان بنو الكنز من القبائل العربية التي اشتهر أمرها في عهد الفاطميين، وحازوا كثيراً من هذه الإقطاعات من الأراضي في جنوب الصعيد^(٤٠).

وقد حرصت الدولة الفاطمية على تأكيد مبدأ ملكيتها للأراضي العامة في صعيد مصر، بل وكانت كثيراً ما تتدخل في حالة قيام أصحاب الأملاك الخاصة بالتعدي والاستيلاء على مساحات من الأراضي العامة وخطها بأملاتهم الخاصة وتطالبهم الإدارة الفاطمية بإظهار ما يثبت ملكيتهم لهذه الأراضي التي حازوها بوضع اليد عليها^(٤١)، وكما هو معروف أن الحيازة وحدها ليست كافية لإثبات الملكية إذ يعدُّ كلاً من السارق والغاصب حائزاً^(٤٢)، وغالباً ما كان يعجز هؤلاء الملاك في الصعيد عن إظهار ما يثبت ملكيتهم لهذه الأراضي التي خطوها بأملاتهم الخاصة رغم كونها من أراضي الدولة العامة، ولكن مع ذلك كانت الإدارة الفاطمية تترك تلك الأراضي دون انتزاعها وتفرض عليهم الخراج المقرر على هذه الأراضي، مستندة في ذلك لمصلحة البلاد والرغبة في إعمار الأراضي، واكتفت في

هذا الخصوص بتحذير الملاك في الصعيد الأعلى من القدوم على هذا التعدي مرة أخرى (٤٣).

ومن الأمور التي تؤكد حرص الدولة الفاطمية أيضاً على تأكيد مبدأ ملكيتها للأراضي العامة ما قامت به في صعيد مصر من إفساح المجال لمن يرغب في استصلاح الأراضي الحلفاء والبوار بقصد تحقيق نوع من التشجيع الزراعي، ومما أصدرت الحكومة الفاطمية في هذا الشأن ما تناقلته المصادر: "وقد فسحنا مع ذلك لكل من يرغب في عمارة أرض حلفاء دائرة وإدارة بئر مهجورة معطلة في أن يسلم إليه ذلك ويقاس عليه ولا يؤخذ منه خراج إلا في السنة الرابعة من تسليمه إياه" (٤٤).

أراضي التملك الخاصة:

احترم الإسلام الملكية الخاصة للأفراد وصانها من الاعتداء والاعتصاف، بل ووضع العقوبات الرادعة كي يكف الناس عن الاعتداء عليها، وجعل لها طرقاً معينة لاكتسابها عن طريق الزراعة وإحياء موات الأرض أو عن طريق العقود الناقلة للملكية بأنواعها، أو عن طريق الخلافة في الملكية بالميراث والوصية (٤٥).

ولقد كان اعتراف الإسلام بالملكية الفردية بوصفها وسيلة إنمائية اعترافاً مقيداً بضوابط وقيود بحيث لا تتعارض مع الصالح العام، ومنها مثلاً ألا يملك الإنسان الأرض ويتركها دون زراعة أو عمل، حتى ليظن الناظر أن الملكية في الإسلام ملكية جماعية (٤٦) لذا كان اعتراف الإسلام بها اعترافاً طبيعياً بفطرة الإنسان التي تتمثل في مسؤوليته تجاه ما يملك (٤٧).

ولنا في هذا أن نتساءل إلى أي حد وجدت تلك الأراضي ذات طابع الملكية الخاصة في صعيد مصر في العصر الفاطمي؟ وما موقف الخلفاء الفاطميين من أراضي الملكية الخاصة في الصعيد آنذاك؟.

على الرغم من أن المجتمع المصري لم يشهد الملكية الخاصة الثابتة الفردية والمتوارثة للأراضي بشكل محدد إلا فيما بعد (٤٨) إلا أن ذلك لا ينفي وجود صور من تلك الملكية الخاصة للأراضي في العصر الفاطمي، إذ يتضح من الحوادث التي

تعرضت لها أرض مصر في ذلك العصر من كشف لمساحتها وبيانها عن أصحابها وواضعي اليد عليها الكثير من الإشارات عن وجود تلك الملكية الخاصة للأراضي في الصعيد، ففي وزارة الأفضل بن بدر الجمالي (٤٨٧ - ٥١٥ هـ / ١٠٩٤ - ١١٢١ م) وأثناء زيارة القاضي الرشيد بن الزبير لإقليم الصعيد الأعلى، وجد هناك تعدياً من جانب بعض أرباب الأراضي الزراعية على أراضي الدولة العامة، وطالبهم القاضي الرشيد بإظهار ما يثبت ملكيتهم لتلك الأراضي التي تعدوا عليها فعجزوا عن ذلك، وطبقاً لسلسلة الإصلاحات التي قام بها الوزير الأفضل بن بدر الجمالي تركت تلك الأراضي بأيدي من تعدوا عليها وفرض عليهم أداء خراجها^(٤٩).
وقد أورد المقرئزي نص المنشور الذي أصدرته الإدارة الفاطمية، والذي يقضى بمسامحة هؤلاء الملاك على تعديهم على أراضي الدولة العامة، إذ أورد المقرئزي نقلاً عن ابن المأمون البطائحي عن نفس الحدث في موضوع آخر قوله: " وكان القاضي الرشيد أيام مشاركته الصعيد الأعلى قد طالع المجلس الأفضلي بحال أرباب الأملاك هناك وأنهم استضافوا إلى أماكنهم من أملاك الدواوين أراضي اغتصبوها ومواضع مجاورة لأملاكهم تعدوا عليها وخطوها بها وحازوها"^(٥٠).
وبدل هذا النص على قيام بعض الملاك في الصعيد الأعلى باقتطاع أجزاء من أراضي الدولة العامة وخطها بأملاكهم الخاصة.

كما تدل حوادث عملية مسح الأراضي الزراعية في العصر الفاطمي أيضاً على وجود ذلك النوع من أراضي التملك الخاص، إذ يتضح من كتابات المقرئزي عن حوادث الروك^(٥١) الأفضلي عام ١١٠٧/٥٠١م، أنه عندما أمر الوزير الأفضل بن بدر الجمالي بحل الإقطاعات التي هي من أراضي الدولة العامة، تضرر من ذلك بعض الملاك ممن حازوا بعض هذه الأراضي الإقطاعية، وذكروا أن لهم أملاكاً خاصة وبساتين في نواحيهم المقطعة لهم، الأمر الذي حدا بالوزير الفاطمي إلى طمأننتهم على النحو الذي يضمن بقاء ممتلكاتهم الخاصة بأيديهم، ومما قاله في هذا الشأن: " من كان له ملك فهو باق عليه لا يدخل في الإقطاع وهو محكم إن شاء باعه

وإن شاء أجره" (٥٢)، ولعل عبارة الوزير الأفضل الأخيرة تحمل دلالة قطعية على تمتع هؤلاء الملاك بالحرية التامة في التصرف في أراضي ملكياتهم الخاصة من بساتين وغيرها سواء بالبيع أو الإيجار.

ولا شك أن قيام الدولة الفاطمية بإقطاع الأراضي التابعة لها كإقطاع تملك كان من العوامل التي ساعدت على اتساع رقعة أراضي الملكية الخاصة، إذ كان هذا النوع من الإقطاع يخول للمقطع حق التصرف الكامل في الأراضي المقطعة له بكافة أشكال التصرفات من بيع وشراء وإيجار بما في ذلك وقفها وقفاً خيراً أو أهلياً (٥٣). كما أن في عقود الوقف التي ترجع إلى العصر الفاطمي ما يؤكد وجود الملكية الخاصة للأراضي، إذ لا يعقل أن يمنح شخص حق الاستفادة من هذا النظام في أراضي توزع عليه عام بعد آخر، وليس له فيها سوى حق الانتفاع (٥٤).

وعلى ذلك وجدنا بعض أراضي التملك الخاصة في صعيد مصر في العصر الفاطمي، والتي عادت ما كانت تظهر بوضوح عند إجراء عملية المسح الشامل للأراضي الزراعية، والتي أيضاً كان أحد مظاهرها قيام الدولة بإقطاع بعض الأفراد إقطاعات تملكية تنازلت خلالها الدولة عن ملكية رقبة الأرض لتصبح الأرض ملكية خاصة للمقطع، ذلك الأمر الذي يعنى في جوهره وجود لحظات انطلاق وتحلل في الملكية العامة للأرض وتطور مبدأ عدم المساواة في ملكيتها، وإن كانت المعطيات المتداولة لا تعطى بشكل كبير صورة واضحة قادرة على تمييز حقيقة هذا النوع من الملكية الخاصة للأرض (٥٥)، إلا أنه بوجه عام يمكن القول بوجود صور من الملكية الخاصة للأراضي في صعيد مصر في العصر الفاطمي.

أراضي الأوقاف:

الوقف في اللغة يرادف الحبس والمنع، وهو عند الفقهاء حبس مال وصرف منفعته لجهة معينة ويجوز في الخيرات ابتداء وانتهاء، وفي غيرها ابتداء وينتهي بالخيرات (٥٦)، ويعد وقف عمير بن مدرك بالجيزة بصعيد مصر أقدم وقف معروف

لأراضي زراعية في عهد والي مصر الأموي عبد العزيز بن مروان، ذلك الوقف الذي يعرف باسم "جنان عمير" (٥٧).

وقد استمر وقف الأراضي الزراعية في العصر الفاطمي، وأسندت أمور الإشراف على الأوقاف لقاضي القضاة الشيعي في بداية عهد الدولة، ثم ما لبث حتى أنشئ لها ديواناً مستقلاً عرف باسم "ديوان الأحباس" تولاه شخص من أهل العلم والكفاية عرف باسم "رئيس ديوان الأحباس" (٥٨)، ذلك فضلاً عما كانت تختص به نقابة الأشراف الطالبين من النظر على أوقاف الأشراف ورباعهم الموقوفة (٥٩).

وكانت هناك عدة أراضي زراعية تابعة للدولة الفاطمية في صعيد مصر تم وقفها وقفاً خيرياً للصرف من ريعها على شؤون بعض المساجد، ففي عام ٤٠٥هـ/١٠١٤م قرئ سجل تم بمقتضاه وقف عدة ضياع من الأراضي في نواحي أطيح وطوخ بالإضافة لستة ضياع أخرى لتجري منها النفقة على الفقراء والفقهاء والمؤذنين، على أن يتولى القضاة عملية توزيع ريع تلك الأراضي على مستحقيها (٦٠).

أما عن الأراضي الزراعية في الصعيد والتي جرى وقفها وقفاً أهلياً فهي تشمل ما قام به الوزير الأفضل بن بدر الجمالي (المتوفى عام ٥١٥هـ/١٢١١م) من وقف عدة أراضي زراعية في قرى أوسيم (٦١)، ونهيا (٦٢)، وسفط نهيا (٦٣)، وغيرها من النواحي، والتي عرفت جميعاً باسم "الحبس الجيوشي" (٦٤)، وقد تعرضت تلك الأراضي لعدة تغيرات في الملكية بعد ذلك (٦٥).

كما تجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك عدة أراضي زراعية في صعيد مصر خصصت لشئون الكنائس والأديرة في العصر الفاطمي، فقد كان لدير نهيا (٦٦) بالحيزة عدة رزق وأملاك منذ أيام الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي (٣٨٦-٤٤١هـ/٩٩٦-١٠٢٠م)، كما قام الخليفة الأمر بأحكام الله (٤٩٥-٥٢٤هـ/١١٠١-١١٢٩م) بإطلاق مساحة ٣٠ (ثلاثين) فداناً من أجود الأراضي الزراعية في ناحية "طهرمس" (٦٧) بالحيزة، استجابة لمطالب رهبان هذا الدير تملكاً

ثابتاً منه بخط يده، وبالمثل كان لدير " أنبا أندرونة " بأطفيح العديد من الأراضي الزراعية الموقوفة، وكذلك دير سمالوط بالأشمونيين، وأيضاً دير القلمون بالفيوم (٦٨).

كما قام الوزير الفاطمي طلائع بنى رزيك بوقف عدة أقدنة زراعية على "دير أبو سوريس" بأسبوط وفاءً لنذر كان قد قطعه على نفسه لأحد رهبان هذا الدير، وكان دير أدرنكة (٦٩) بأسبوط من الأديرة التي خصصت لها أراضي زراعية في الإقليم كرزق تزرع وتستغل وثابتة في حساب الدواوين (٧٠).

وقد تنوعت تلك الأراضي الزراعية التي كانت بحوزة الأديرة في صعيد مصر في العصر الفاطمي ما بين أراضي زراعية موقوفة من قبل الخلفاء الفاطميين، وما بين أراضي زراعية خاصة عبارة عن هبات شخصية من كبار الملاك لهذه الأديرة (٧١)، وفي هذا الخصوص قام أحد الملاك بمدينة قفط والمعروف بالمعلم إسحق الأزرق بوقف الكثير من أملاكه على دير قلوطس ودير الملاك ميخائيل (٧٢).

وصفوة القول أن الأراضي الزراعية في صعيد مصر في العصر الفاطمي تباينت أشكال حيازتها وملكيته ما بين الأراضي العامة التي كانت تتبع الدولة، وقامت بزراعة جانب منها وفق نظام القبالات، والذي تظل خلاله ملكية رقبة الأراضي بيد الدولة، ويتمتع المتقبل بحق الانتفاع بالرريع الناتج عن حصيلة جمع الخراج المقرر على الأراضي الزراعية، ذلك إلى جانب أراضي الإقطاعات بنوعيتها التمليلية والاستغلالية، إضافة إلى بعض أراضي التملك الخاصة، فضلاً عن الأراضي الزراعية الموقوفة على المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية التي وجدت بصعيد مصر في العصر الفاطمي.

٣- الروك الأفضلي ٥٠١هـ/١١٠٧م وأثره على حيازة وملكية الأراضي الزراعية في مدينة إسنا خلال العصر الفاطمي:

كانت العادة الجارية منذ القدم أن يتوجه الموظفون من قبل الحكومة سنوياً إلى الحقول بعد انتهاء فترة الفيضان لتقدير مساحة الأراضي الزراعية التي غمرتها

مياه الفيضان، وكذلك التي لم تصلها المياه ليكون ذلك أساساً في عملية تقدير الخراج المقرر على الأراضي، ولما كانت عملية قياس الأراضي وتقدير مساحتها معروفة عند المصريين منذ فجر التاريخ فقد كانت لهم مقاييسهم التي اختلفت في ذلك من عصر لآخر^(٧٣).

ولما تم الفتح العربي لمصر وفرض الخراج على الأرض كضريبة عقارية، دأب الولاة في مصر الإسلامية على إجراء عملية المسح الشامل للأراضي الزراعية، وهي عملية استهدفت قياس الأراضي وتقويم الأملاك والعقارات الثابتة عليها^(٧٤)، وقد ريكث أرض مصر منذ الفتح العربي وحتى نهاية العصر الفاطمي أربع مرات^(٧٥).

وكان أول مسح للديار المصرية في عام ٩٧هـ/٧١٥م على يد والي مصر ابن رفاعة في عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك بن مروان (٩٦-٩٩هـ/٧١٤-٧١٧م)^(٧٦)، وثانيها: في عام ١٢٥هـ/٧٤٢م على يد عامل خراج مصر ابن الحجاب في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك بن مروان (١٠٥-١٢٥هـ/٧٢٣-٧٤٢م)، والثالثة: في عام ٢٥٣هـ/٨٦٧م في خلافة المعتز بالله العباسي، بينما كان الروك الأفضلي عام ٥٠١هـ/١١٠٧م رابع عمليات مسح الأراضي في أواخر العصر الفاطمي^(٧٧).

ويشهد نظام مسح الأراضي الذي اتبعه الولاة في مصر على نهج سياسة دقيقة تدل على الفطنة، إذ كان إجراء هذا المسح يتم كل فترة من الزمن لتحديد مساحة وخراج الأراضي الزراعية، وذلك حتى يتسنى للولاة زيادة خراج الأراضي التي تحتمل الزيادة وإنقاص خراج الأراضي التي تحتاج إلى الإنقاص، فكان هذا توقعاً مستقبلياً من جانب الولاة بجواز زيادة مساحة الأراضي المنزرعة كنتيجة لإصلاح وسائل الري واستصلاح الأراضي البوار، أو العكس بنقصان الخراج المقرر على بعض الأراضي نتيجة لضعف وسائل الري وهجران الأراضي^(٧٨).

ولما كان المتبع في العصر الفاطمي أن تمنح الأراضي لمتقليها بطريق الالتزام لمدة أربع سنوات فضلاً عما كان يعطى لبعض الأفراد على سبيل إقطاع الاستغلال نظير مبلغ من المال، فقد صاحب هذا الأمر في بعض الأحيان تسلط بعض كبار المقطعين على صغار المقطعين والمتقيلين وتزايد إقطاعاتهم، الأمر الذي ترتب عليه قيام صغار المقطعين بالشكوى للإدارة الفاطمية من جراء ذلك، إلى جانب قلة تحصيل الدولة لجانب كبير من خراج هذه الأراضي، ومن ثم قام الوزير الأفضل ابن بدر الجمالي في عام ١١٠٧/٥٠١م بإعادة روك البلاد والأراضي لرفع الظلم الذي حاق بصغار المقطعين والمتقيلين، ولضمان حصول الدولة على الخراج المتأخر عن هذه الأراضي^(٧٩).

وقد كشف الروك الأفضلي في الصعيد عن استيلاء بعض الأفراد في مدينة إسنا بجنوب صعيد مصر، على جانب كبير من أراضي الدولة العامة، ولم يؤدوا الخراج الذي يتناسب وقدر هذه المساحة، منها ساقية مساحتها ٣٦٠ فدان مزروعة قصباً وكروم ونخل وطولبوا بإثبات ملكيتهم لهذه الأراضي، وقد أحاطت الإدارة الفاطمية على أملاكهم حتى يتسنى اتخاذ القرار المناسب حيالهم، فأظهروا بين يدي قاضى القضاة جلال الملك أبو الحجاج يوسف بن أيوب المغربي عند محاكمتهم ما أوجب العاطفة عليهم، إلى جانب بعض التعديت الأخرى على الأراضي التابعة للدواوين الفاطمية في الصعيد، ولكن في نهاية الأمر تركت الإدارة الفاطمية هذه الأراضي بأيدي أصحابها مع فرض الخراج المناسب عليها والعتو عن الضرائب السابقة المقروضة على هذه الأراضي^(٨٠).

كما حرصت الدولة الفاطمية من خلال الروك الأفضلي على تأكيد مبدأ الفصل بين الملكية الخاصة للأراضي الزراعية وملكية الدولة للأراضي العامة التابعة لها، ويظهر ذلك عندما تخوف بعض المقطعين عند إجراء الروك من أن لهم أملاً خاصة وبساتين في نواحيهم المقطعة لهم، مما حدا بالوزير الأفضل بن بدر

الجمالي إلى طمأننتهم على النحو الذي يضمن بقاء ممتلكاتهم الخاصة بأيديهم كما هي دون مساس^(٨١).

وكان من نتائج الروك الأفضلي أيضا أن زادت مدة تقبل الأراضي من أربع سنوات إلى ثلاثين عامًا، وتمكنت الإدارة الفاطمية من تحصيل مبلغ قدره ٥٠ (خمسين) ألف دينار من جملة بواقي المتأخرات مما على المتقبلين والمقطعين^(٨٢).

كما يبدو واضحًا أنه بعد إجراء عملية الروك الأفضلي عام ١١٠٧/٥٠١م واكتشاف مساحات من أراضي الدولة العامة المغتصبة من قبل بعض الملاك والمزارعين في مدينة إسنا وعدم تأدية الضريبة المناسبة لمساحتها، ومع ذلك تسامحت الإدارة الفاطمية عن المطالبة بقيمة تلك الضرائب بأثر رجعي، واكتفت بفرض الضريبة المناسبة عليها، في خطوة كان لها أهميتها في محاولة استعادة استقرار الأوضاع الزراعية في مصر في تلك الفترة التاريخية من عمر الدولة الفاطمية التي أعقبت فترة المجاعات والأوبئة التي اجتاحت مصر آنذاك، مع بعض الاضطرابات السياسية التي تواكبت معها، فضلًا عن حرص القائمين على الروك الأفضلي باحترام مبدأ الملكية الخاصة التامة للأراضي، وبالتالي قاموا بطمأنة أصحاب الأملاك الخاصة في القطر المصري عمومًا ببقاء أملاكهم ومعاصرتهم وبساتينهم كما هي دون مساس.

الحواشي

(١) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، المؤسسة المصرية للطبع والنشر (د. ت)، ج ٩، ص ٤٣، حاشية رقم ٣.
(٢) ياقوت الحموي: معجم البلدان، ج ١، ص ١٨٩؛ أمين واصف بك: الفهرست (معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية)، تحقيق / أحمد زكي باشا، المطبعة الأميرية، بولاق ١٩٣٤، ص ٦.
(٣) الملك لغة: هو حيازة الإنسان للمال مع الاستبداد والانفراد بالتصرف فيه، وهو عند الفقهاء علاقة بين الإنسان والمال تجيز للإنسان التصرف فيه بكافة التصرفات مالم يوجد مانع يحول دون ذلك، وعلى هذا فإن الملكية اسم صيغ منسوباً الى المصدر، وتدل على الاستئثار والاستبداد فيما يتعلق بالأشياء وتفيد الاحتواء أيضاً، فيقال: ملك الشيء: أي حازه وانفرد بالتصرف فيه، وتنقسم إلى نوعين: ملكية تامة وملكية ناقصة، فالملكية التامة: هي التي تقع على ذات الشيء ومنافعه رقبة ومنفعة، أما الملكية الناقصة: فهي ملك المنفعة وحدها دون ملك الرقبة، وهو ما يعرف باسم "حق الارتفاق" أو الحيازة بوضع اليد دون التملك التام، المعجم الوجيز: مادة (ملك) ص ٥٩٠؛ محمد كامل مرسى: الملكية العقارية وتطورها من عهد الفراعنة حتى الآن، مطبعة نوري بمصر ١٩٣٦، ص ٧٥؛ .

(٤) Johnson: Byzantine Egypt: Economic Studies , princeton Univeristy Prees 1949, p.36.

(٥) بل: مصر من الاسكندر الأكبر حتى الفتح العربي، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية ١٩٦٨، ص ص ١٧٨-١٧٩؛

Johnson: op.cit, p.49.

(٦) بل: المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٧) كوم اشقاو: تقع بالقرب من طهطا بمحافظة سوهاج وهي المنطقة التي كانت تسمى قديماً باسم أفرديتو، واسمها المصري (Tkou) والقبطي (Taskooa) زبيدة عطا: الفلاح المصري بين العصر القبطي والعصر الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١، ص ١١٩.
(٨) راشد البراويز: حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨، ص ١٦؛ السيد طه أبوسديرة: تاريخ مصر الإسلامية، سوهاج (د.ت)، ص ١١، ١٢.

(٩) مصطفى العبادي: مقال بعنوان "الأرض والفلاح في مصر الرومانية" ضمن مجموعة الأرض والفلاح في مصر على مر العصور ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤، ص ١٤٠؛ زبيدة عطا: المرجع السابق، ص ٥١،

Johnson: op.cit, P.7 0.

(١٠) محمد ضياء الدين الرئيس: الخراج والنظم المالية، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩، ص ١٠٥، ص ١٠٥؛

Encyclopaedia Of Islam, First Eition, Lonon 1960, Vol.1, P.1141.

(١١) ابن رجب الحنبلي: الاستخراج لأحكام الخراج، تحقيق د/على جمعة محمد، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية، القاهرة ١٩٩٩، ص ٣٩؛ ربيع محمود الروبي: الملكية العامة في صدر الإسلام ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي القاهرة ٢٠٠٠، ص ٧٨.

(١٢) ربيع محمود الروبي: المرجع السابق، ص ٧٨؛ حمدي الوكيل: ملكية الأراضي الزراعية في مصر خلال القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٧٧، ص ٧٨.

(١٣) ابن عبد الحكم: فتوح مصر وأخبارها، الطبعة الأولى مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩١، ص ١٥٢.

(١٤) راشد البراوي: المرجع السابق، ص ١٧.

(١٥) سيدة كاشف: "مقال بعنوان: الأرض والفلاح في مصر الإسلامية" ضمن مجموعة الأرض والفلاح في مصر على مر العصور، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٥٩.

(١٦) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص ٨٨؛ سيدة كاشف: مصر في عصر الولاة، القاهرة، (د.ت)، ص ٣٦.

(١٧) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص ١٥٣، ولعل مما ذكره يوحنا النقيوسي في تاريخ مصر يؤكد أن عمرو بن العاص لم يأخذ إلا الضرائب التي حددها ولم يأخذ شيئاً من مال الكنائس ولم يرتكب شيئاً ما سلباً أو نهباً، يوحنا النقيوسي: تاريخ مصر، ترجمة / عمر صابر عبد الجليل، الطبعة الأولى، مركز عين الدراسات والبحوث ٢٠٠٠، ص ٢٢٠.

(١٨) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص ١٥٣.

(١٩) قلندون: من القرى القديمة، اسمها الأصلي (قلنديمون) ثم عرفت باسم (القلنديمون) ووردت في التحفة السنية باسم (القلندون) وفي تأريخ عام ١٢٣٠هـ/١٨١٤م باسم (قلندول)، وهي الآن تعرف بنفس الاسم إحدى قرى مركز ملوى بمحافظة المنيا. ابن الجيعان: التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٧٦؛ محمد رمزي: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ج ٤، ق ٢، ص ٦٧، ٦٨.

(٢٠) محمد محمود أبو زيد: الريف المصري في العصر الإسلامي، مكتبة الإيمان بالمنصورة، ١٩٩٨، ص ١٥٣.

(٢١) المقريري: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مكتبة، الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٧٨، ج١، ص ٩٤.

(٢٢) ممدوح عبد الرحمن الربطى: دور القبائل العربية في صعيد مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٧٨.

(٢٣) المقريري: تعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق د/جمال الدين الشيال، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٦، مج ١، ص ١٠٣، ١٠٤؛

Delacy: Ashort History Of The Fatimid Khalifat, London 1923, p100.

(٢٤) سلام شافعي: أهل الذمة في مصر في العصر الفاطمي الثاني والعصر الأيوبي، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢، ص ٥٢.

(٢٥) راشد البراوى: المرجع السابق، ص ٥٢.

(٢٦) أمينة إمام الشرجي: رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤٩.

(٢٧) راشد البراوى: المرجع السابق، ص ٥٧، على أن ذلك الأمر الخاص بقيام الخلفاء الفاطميين بإقطاع مساحات من الأراضي لبعض الأفراد على سبيل التملك لم يكن أمراً مستحدثاً وقتذاك، وكان الخليفة عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - قد قام من قبل بإقطاع شخص يدعى "ابن سنذر" مساحة ألف فدان من أراضي ناحية "منية الأصبغ" وظل ابن سنذر يمتلكها ثم آلت إلى ورثته من بعده حتى اشتراها منهم الأصبغ ابن عبد العزيز بن مروان، ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص ١٣٧؛ سيدة كاشف: مصر في عصر الولاة، ص ٣٨.

(٢٨) المقريري: الخطط، ج١، ص ٨٣.

(٢٩) حمدي الوكيل: المرجع السابق، ص ٩٨.

(٣٠) وعن ذلك يقول المقريري: "أن متولي الخراج في مصر كان يجلس في جامع عمرو بن العاص من الفسطاط في الوقت الذي تنتهياً فيه قبالة الأراضي وقد اجتمع الناس من القرى والمدن فيقوم رجل ينادي على البلاد صفقات صفقات وكتاب الخراج بين يدي متولي الخراج يكتبون ما ينتهي إليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس" (الخطط، ج١، ص ٨٢).

- (٣١) سيمينوفا: صلاح الدين والمماليك في مصر، ترجمة/ حسن بيومي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٨، ص ٤٣.
- (٣٢) المقريري: الخطط، ج١، ص ٨٥.
- (٣٣) السيد طه أبو سديرة: المرجع السابق، ص ٢٦٣؛ أيمن فؤاد سيد: الدولة الفاطمية في مصر - تفسير جديد، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٢، ص ٣٢٩.
- (٣٤) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨، ص ٥٦٩.
- (٣٥) المقريري: الخطط، ج١، ص ٨٣.
- (٣٦) حمدي الوكيل: المرجع السابق، ص ٨٨.
- (٣٧) حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص ٥٧٠.
- (٣٨) راشد البراويز: المرجع السابق، ص ٥٧.
- (٣٩) أمينة الشرجي: المرجع السابق، ص ٥٠.
- (٤٠) ابن واصل: مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، مطبوعات إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة ١٩٥٧، ج٢، ص ١٦، حاشية رقم ٢.
- (٤١) المقريري: الخطط، ج١، ص ٨٥.
- (٤٢) جمال الخولي: إثبات الملكية في الوثائق العربية، الدار المصرية اللبنانية ١٩٩٤، ص ٨٧؛ محمد أبو زهرة: الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة (د.ت)، ص ١٢١.
- (٤٣) المقريري: الخطط، ج١، ص ٨٥.
- (٤٤) نفس المصدر والجزء والصفحة، ابن حجر العسقلاني: رفع الأصر عن قضاة مصر، تحقيق د/ حامد عبد المجيد وآخرون، القاهرة ١٩٥٧، ص ١٣٤.
- (٤٥) مصطفى شاهين: الإسلام والتغير الحضاري، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٢، ص ٢٧٦.
- (٤٦) أنيس الأبيض: بحوث في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، الطبعة الأولى، لبنان ١٩٩٤، ص ١٤٢، ١٤١.
- (٤٧) شوقي أحمد دنيا: الإسلام والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي ١٩٧٩، ص ١٩١.

- (٤٨) ولقد كانت اللاتحة السعيدية في عام ١٢٥٧هـ/١٨٥٨م هي الخطوة الأولى في طريق استقرار الملكية الفردية المتوارثة للأراضي الزراعية، رؤوف حامد عباس: مقال بعنوان "استقرار الملكية الفردية" ضمن مجموعة الأرض والفلاح في مصر على مر العصور، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤، ص ٢٨٣.
- (٤٩) المقريري: الخطط، ج١، ص ٨٥.
- (٥٠) نفس المصدر والجزء والصفحة.
- (٥١) الروك: مصدر للفعل الثلاثي (راك)، وأصلها كلمة قبطية تسمى (روش) ومعناها (الحبل)، ثم استخدمت للدلالة على عملية قياس الأرض وحصرها في سجلات لتقدير الخراج المستحق عليها وفقاً لدرجة خصوبتها، وهي تقابل الآن عملية فك الزمام وتعديل الضرائب، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج٩، ص ٤٢، حاشية رقم ١؛ أيمن فؤاد سيد: نصوص من أخبار مصر لابن المأمون البطائحي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة ١٩٨٣، ص ١٠، حاشية رقم ٢.
- (٥٢) المقريري: الخطط، ج١، ص ٨٣.
- (٥٣) حمدي الوكيل: المرجع السابق، ص ٩٦.
- (٥٤) راشد البراوي: المرجع السابق، ص ٥٥.
- (٥٥) سيمينوفا: المرجع السابق، ص ٦٣، ٦٤.
- (٥٦) المعجم الوجيز: مادة (وقف)، ص ٦٧٩؛ عبد الجليل عشوب: كتاب الوقف، الطبعة الأولى، دار الأفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٩.
- (٥٧) ابن عبد الحكم: الصدر السابق، ص ١٠٣.
- (٥٨) ابن الطوير: نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، أعاد بناءه وتحقيقه د/ أيمن فؤاد سيد، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان (د.ت)، ص ١٠٠؛ حمدي الوكيل: المرجع السابق، ص ١٠٢.
- (٥٩) ابن الطوير: المصدر السابق، ص ١١٣، ١١٤.
- (٦٠) المقريري: الخطط، ج٢، ص ٢٩٥.
- (٦١) أوسيم: هي بلدة معروفة بالجيزة، كانت من قبل مقر الوحدة الإدارية المعروفة بكورة أوسيم في الجزء الغربي من النيل، وهي حالياً إحدى القرى التابعة لمركز إمبابة في الجزء الشمالي من محافظة الجيزة، محمد رمزي: المرجع السابق، ج٣، ق ٢، ص ٥٨، ٥٧.
- (٦٢) نهيا: من القرى القديمة بالجيزة، وهي الآن تعرف باسم "ناها" إحدى قرى مركز إمبابة بمحافظة الجيزة، محمد رمزي: المرجع السابق، ج٣، ق ٢، ص ٦٤.

(٦٣) سفت نهبيا: من القرى القديمة بالجيزة، وقد سميت بذلك الاسم لمجاورتها لناحية نهبيا، واسمها الحالي هو "سفت اللين" إحدى قرى مركز إمبابة بمحافظة الجيزة، محمد رمزي: المرجع السابق، ج٣، ق٢، ص٦١، ٦٢.

(٦٤) الحبس الجيوشي: هي عدة بساتين ورباع حبسها الوزير الأفضل شاهنشاه بن بدر الجمالي على عقبه وذريته، وهي كائنة بالبرين الشرقي والغربي للنيل وهي مسجلة للمزارعين مفادنة بالعين وأغلب مزرعاتها الكتان، ابن مماتي: قوانين الدواوين، تحقيق د/ عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩١، ص ٣٣٦، ٣٣٧.

(٦٥) المقرزي: الخطط، ج١، ص ١١٠.

(٦٦) يعد دير نهبيا بالجيزة من أحسن الديارات وأطيبها وأزهرها عامر برهبانه وسكانه وله في النيل منظر عجيب، الشابستي الديارات، تحقيق: كوركيس عواد مطبعة المعارف، ١٩٥١، ص ١٩١.

(٦٧) طهرمس: إحدى القرى القديمة بالجيزة، وهي الآن تعرف باسم "كفر طهرمس" إحدى نواحي محافظة الجيزة، محمد رمزي: القاموس الجغرافي، ج٣، ق٢، ص ١٦، ١٧.

(٦٨) سعد الله أبو المكارم: كنائس وأديرة مصر، نشر الراهب/ صمويل السرياني، مكتبة دير السوربان (د. ت)، ص ٧٨؛ النابلسي: تاريخ الفيوم وبلاده، تحقيق / مورتيز، دار الجيل، بيروت، لبنان ١٩٧٤، ص ٩٤؛ فاطمة عامر: تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠، ج١، ص ٤٦٩.

(٦٩) أدرنكة: قرية من قرى أسبوط تشتهر بزراعة الكتان، ياقوت الحموي: معجم البلدان في معرفة أسماء القرى والمدن والسهل والوعر والخراب والعمار من كل مكان، دار صادر، بيروت- لبنان ١٩٧٧، ج١، ص ١٢٦.

(٧٠) سعد الله أبو المكارم: المصدر السابق، ص ١١٤؛ سلام شافعي: المرجع السابق، ص ١٢٥.

(٧١) سلام شافعي: المرجع السابق، ص ١٢٤-١٢٦.

(٧٢) سعد الله أبو المكارم: المصدر السابق، ص ١٣٠.

(٧٣) عبد الفتاح محمد وهيب: الجغرافيا التاريخية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ١٩٨٠، ص ٢٧٦؛

Ball: Egypt In The Classical Geographers, Cairo 1942, p.6.

(٧٤) إبراهيم طرخان: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٨، ص ٩٦.

(٧٥) إبراهيم طرخان: المرجع السابق، ص ٩٦؛

Rabie: the The Financial System Of Egypt, (562- 741A.H/1169-1341A.D), London 1972, P.P.50-51.

(٧٦) ابن عبد الحكم: المصدر السابق، ص ١٥٦؛ ابن زولاق: فضائل مصر وأخبارها، تحقيق د/

على محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩، ص ٩٠.

(٧٧) المقرئزي: الخطط، ج ٢، ق ١، ص ١٤٦، حاشية رقم ١.

(٧٨) محمد محمود أبو زيد: المرجع السابق، ص ١٣٧.

(٧٩) المقرئزي: الخطط، ج ١، ص ٨٢-٨٤.

(٨٠) نفس المصدر والجزء، ص ٨٤، ٨٥.

(٨١) نفس المصدر والجزء، ص ٨٣.

(٨٢) نفس المصدر والجزء والصفحة،

Rabie: op.cit, P. 28.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأصلية:

- القرآن الكريم.
- ١- ابن الجيعان (٨٧٣-٩٠١هـ/١٤٨٦-١٤٩٥م): الإمام شرف الدين يحيى بن المقر كان معاصراً للسلطان قابيتاي المحمودي، التحفة السنوية بأسماء البلاد المصرية، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٧٤.
- ٢- ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ/٤٤٩م): شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق د/حامد عبد المجيد وآخرون، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٧٥.
- ٣- ابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ/١٣٩٢م): أبو الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين، لاستخراج لأحكام الخراج، تحقيق د/علي جمعة محمد، د/أحمد سراج، الطبعة الأولى مركز الدراسات الفقهية، القاهرة ١٩٩٩.
- ٤- ابن زولاق (ت٥٣٨٧هـ/٩٩٧م): أبو محمد الحسن بن إبراهيم، فضائل مصر وأخبارها، تحقيق د/علي محمد عمر الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٩.
- ٥- الشاشتي (ت٣٨٨هـ/٩٩٨م): أبو الحسن علي بن محمد، الديارات، تحقيق / كوركيس عواد، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٥١.
- ٦- ابن الطوير (ت٦١٧هـ/١٢٢٠م): أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن القيسراني، نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، أعاد بناءه وحققه د/أيمن فؤاد سيد، الطبعة الأولى، دار صادر بيروت-لبنان (د.ت.).
- ٧- ابن عبد الحكم (ت٢٥٧هـ/٨٧٠م): عبد الرحمن بن أعين بن ليث المصري، فتوح مصر وأخبارها، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩١.
- ٨- مجمع اللغة العربية المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم المصرية.
- ٩- أبو المحاسن (ت٨٧٤هـ/٤٦٩م): جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن نغرى بردى الأتابكي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، المؤسسة المصرية العامة للطباعة والنشر (د.ت.).
- ١٠- المقرئ (ت٨٤٥هـ/٤٤١م): تقى الدين أبي العباس أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٩٧٨.

_____، اتعاط الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق د/جمال الدين الشيبان، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٩٦.

- ١٢- أبو المكارم (عاش ما بين القرن الثاني عشر والثالث عشر): سعد الله بن جرجس بن مسعود، كنائس وأدير مصر، نشر الراهب صموئيل السرياني، مكتبة دير السوربان (د.ت).
- ١٣- ابن ممتى (ت ٦٠٦هـ/١٢٠٩م): مهذب الدولة أسعد بن أبي مليح، قوانين الدواوين، تحقيق د/عزيز سوريال عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩١.
- ١٤- ابن واصل (ت ٦٩٧هـ/١٢٩٧م): جمال الدين محمد بن سالم، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق د/جمال الدين الشيال، مطبوعات إدارة احياء التراث القديم، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٥٧.
- ١٥- ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٨م) شهاب الدين أبو عبد الله الرومي، معجم البلدان في معرفة القرى والمن والسهل والوعر والخراب والعمار من كل مكان، طبعة دار صادر، بيروت- لبنان ١٩٧٧.
- ١٦- يوحنا النقيوسي (ت بعد عام ٧٠٠م): أسقف أبرشية مدينة نقيوس في جنوب شرق الدلتا، تاريخ مصر ليوحنا النقيوسي، تحقيق/ عمر صابر عبد الجليل، الطبعة الأولى، مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٠.

ثانياً:- المراجع الحديثة العربية والمعربة :

- ١- إبراهيم طرخان: (دكتور)
- النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى.
*دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٨.
- ٢- السيد طه السيد أبو سديرة: (دكتور)
- تاريخ مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر الفاطمي الأول.
*سوهاج (. دت).
- ٣- أمين واصف بك:
- الفهرست (معجم الخريطة التاريخية للممالك الإسلامية).
*تحقيق أ/أحمد زكي باشا، المطبعة الميرية ببولاق، القاهرة ١٩٣٤.
- ٤- أمينة أحمد إمام الشرجي: (دكتورة)
- رؤية الرحالة المسلمين لأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي.
*الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤.
- ٥- أيمن فؤاد سيد: (دكتور)
-الدولة الفاطمية في مصر (تفسير جديد).
*الطبعة الأولى، دار النشر المصرية اللبنانية ١٩٩٢.

- ٦- أنيس الأبيض: (دكتور)
- بحوث فى تاريخ الحضارة العربىة الإسلامىة.
* الطبعة الأولى، لبنان ١٩٩٤.
- ٧- جمال الخوى: (دكتور)
- إثبات الملكية فى الوثائق العربىة.
* الطبعة الأولى، الدار المصرىة للبنانىة ١٩٩٤.
- ٨- حمدى الوكىل: (المستشار الدكتور)
- ملكىة الأراضى الزراعىة فى مصر خلال القرن التاسع عشر.
* الهىئة المصرىة العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠.
- ٩- راشد البراوىز: (دكتور)
- حالة مصر الاقصادىة فى عهد الفاطمىين.
* الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرىة، القاهرة ١٩٤٨.
- ١٠- ربىع محمود الروبى: (دكتور)
- الملكىة العامة فى صدر الإسلام ووظفئها الاقصادىة والاجتماعىة.
* مركز صالح كامل للاقصاد الإسلامى، القاهرة ٢٠٠٠.
- ١١- زبىدة محمد عطا: (دكتورة)
- الفلاح المصرى بىن العصر القبطى والعصر الإسلامى.
* الهىئة المصرىة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١.
- ١٢- سلام شافعى: (دكتور)
- أهل الذمة فى مصر فى العصر الفاطمى الثانى والعصر الأىوبى.
* دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.
- ١٣- سىدة كاشف: (دكتورة)
- مصر فى عصر الولاة.
* مكتبة النهضة المصرىة، القاهرة (د.ت).
- ١٤- شوقى أحمد دنيا:
- الإسلام والتمنىة الاقصادىة، دراسة مقارنة.
* الطبعة الأولى، دار الفكر العربى، القاهرة ١٩٧٩.
- ١٥- عبد الجلىل عشوب: (المحامى)
- كتاب الوقف.
* الطبعة الأولى، دار الآفاق العربىة، القاهرة ٢٠٠٠.

- ١٦- عبد الفتاح محمد وهيبية: (دكتور)
- الجغرافيا التاريخية بين النظرية والتطبيق.
* دار النهضة العربية، بيروت-لبنان ١٩٨٠.
- ١٧- ليديا أندريفنا سيمينوفا:
- صلاح الدين والمماليك في مصر.
* ترجمة/ حسن بيومي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٨.
- ١٨- مجموعة من الأساتذة:
- الأرض والفلاح في مصر على مر العصور.
* ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٧٤.
- ١٩- مصطفى شاهين: (دكتور)
- الإسلام والتغيير الحضاري، دراسة اجتماعية دينية في الحضارة الإسلامية.
* الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩٢.
- ٢٠- محمد أبو زهرة: (الشيخ)
- الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية.
* دار الفكر العربي، القاهرة (د.ت).
- ٢١- محمد رمزي:
- القاموس الجغرافي للبلاد المصرية.
* الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤.
- ٢٢- محمد كامل مرسى بك: (دكتور)
- الملكية العقارية وتطورها من عهد الفراعنة حتى الآن.
* مطبعة نوري بمصر، ١٩٣٦.
- ٢٣- محمد محمود أبو زيد: (دكتور)
- الريف المصري في العصر الإسلامي.
* الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان بالمنصورة ١٩٩٨.
- ٢٤- ممدوح عبد الرحمن عبد الرحيم الربطى: (دكتور)
- دور القبائل العربية في صعيد مصر.
* مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٩٦.
- ٢٥- هارولد آيدرس بل:
- مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي.
* ترجمة د/عبد اللطيف احمد على، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٦.

ثالثاً: المراجع الأجنبية :

- 1- Ball,J
- Egypt in The Classical GeoGraphers
(Cairo, 1942)
- 2- Johnson (Allan chester) and (Louis C.West):
- By Zantine Egypt, Economic Studies
(Princeton University Press, 1949)
- 3- Delacy:
- Ashort history of the Fatimid Khalifate-
(London, 1923)
- 4- Rabie (H.M):
-The Financial System of Egypt (A.H 562-741/A.D 1169-1341)
(London, 1972)
- 5- .The Encyclopaedia of Islam, Vol.1
(firstedution, London, 1960).